صراع على النيل

نهر النيل العظيم سيتحول إلى شارع عظيم إذا استمرت عمليات ردم الجزر بنفس السرعة والحماسة اللتين تقوم بهما الآن قرية كوبرى «عباس بالجيزة» وليس هذا رأيى وحدى إنه رأى مهندسى الرى الذين يشرفون على جسور النيل وعلى مجراه. ويقولون إن ردم مجرى النيل يؤثر على الجسور وعلى الشدات التى تقوم على جوانبه وعلى القاع أيضا.

عادل البلك

والحكاية من أولها أنى شاهدت سورا يبنى على جسر النيل عند كوبرى عباس بالجيزة. السور له باب والباب عليه لافتة تقول: هنا يوجد نادى الجيزة الرياضى. وعندما عبرت هذا الباب لم أجد النيل. ولكنى رأيت أمامى مساحة ٥ أفدنة من الأرض التى بدأوا البناء فوقها. ثم بوكلوزرات وعربات نقل كبيرة تحمل الأتربة والحجارة لتلقيها فى مجرى النيل فيختفى الماء ويتحول المجرى إلى أرض. ومع كل شبر يختفى من ماء النيل تصفيهم بقولون هذا سيقيم أكبر ناد رياضى واجتماعى عرفته مصر. وأعطانى الكثير من الذكر وأنا أتيح لى وأصرخ: والنيل العظيم! قالوا سيكون هنا ملعب لكرة القدم وسيراعى فيه المساحة الكافية لهذه اللعبة الشعبية. وسيبنى حمام سباحة وكازينو وقاعات للاجتماعات وإقامة الأفراح والليالى الملاح.

عبر إلى الأبد

وقالوا إن صاحب هذه الفكرة هو أبو الخير عبر. وكان عضوا بمجلس الشعب ثم تحول إلى عضو بالمجلس المحلى. وله على المنطقة أيادٍ بيضاء. وقد رأى أن الجيزة قد حلت من الأندية الرياضية بعد أن تحول نادى شركة ماريبيان ونادى الشركة الشرقية للدخان إلى مخازن للسجائر. واختفت كلية الزراعة النادى الخاص بها فى وجه المواطنين وأصبح للطلبة فقط. وبحثوا عن مكان لإقامة النادى فلم يجدوا شبرا على أرض الجيزة يصلح ولم يجدوا مساحة معقولة تسمح بإقامة هذه الشدات. فاتجه أبو الخير عبر بناظر نظره إلى النيل. ولأن مساحة النيل فى هذه المنطقة واسعة. فلا معنى لأن تظل هذه المساحة بلا فائدة ومادمنا نحول الأراضى الزراعية إلى أراض للبناء. فيمكننا أيضا أن نبنى على الماء.

الجهود الذاتية

واجتمعوا مع شباب الجمعية وعرضوا الفكرة الخرقة وحددوا المكان أمام مبنى شركة الجيزة. شريط ضيق على النيل وقيد بعض جوانبه للإنشاء. الوقت لم يتسع منازعهم فهى استراحة مؤقتة. وقد تم بناء بعض المساكن الشعبية فلم فاتقوا إليها. وأصبح الشريط الضيق على الساحل حاليا. ولكنه لا يصلح لإقامة النادى الكبير واقترحوا فيما بينهم أن يردموا جزءا من النيل. كيف؟! قالوا: الجهود الذاتية. وهو تعبير اشتراكى معناه. من كل حسب قدرته.

وتمت الاتصالات مع شركات المقاولات على مستوى المحافظة وخارجها ومع الشباب بكل قوته وعضلاته. وظهرت الأتربة والحجارة والمخلفات القديم تحمل على كل شىء ابتداء من المقاطف إلى سيارات النورى الكبيرة. وكان النيل العظيم هو الهدف والضحية.

إنهم يردمون النيل

ولو اقتصر الأمر على هذا النادى لكان هينا. ولكن إقامة الشدات مستمرة. وردم النيل يمتد يردم أخرى نفسه. وعلى بعد خطوات من النادى تقوم قرية بإقامة عدة مراسانية على مساحة ٥٠ مترا فى اتجاه الماء والقرية تعلن عن قرب افتتاح معلم سياحى والسيارات الكبيرة تحمل التراب والدبش وتلقيه فى النيل. وإلى جوارها تحولت مياه النيل إلى مسرح عائم يتبع الثقافة الجماهيرية وملحق به مكتبة عامة. وقالوا فى انبهار شديد إنها تضم ٦٠٠٠ كتاب. وإذا أعرف واحدا من المثقفين فى مصر. وأعرف أن مكتبته الخاصة تضم ٦٠ ألف كتاب. ولكنى لم أجد قارئا واحدا فى هذه المكتبة العامة. وقالوا: المكان ضيق. وهناك فكرة التوسع. فالنيل عريض فى هذا المكان! وعرفت بعد ذلك أن عددا كبيرا من الطلبات قدمت للحصول على جزء من النيل لإقامة مشروعات ترفيهية وسياحية وإقامة عوامات ومراس للمراكب السياحية.

وسألت المهندس أنور حجازى الوكيل الأول لوزارة الرى قال: إنهم يضيقون مجرى النيل وهى مسألة فى منتهى الخطورة ولن أسمح بإقامة هذه الشدات ولا بردم النيل. ومع أن وزارة الرى هى المسئولة عن النيل والحفاظ على

ماله وسلامة جسوره فإن التعليمات صارمة .
ونحن فى صراع مرير مع بعض جهات الحكم المحلى والأفراد لمنع هذه التعديات . والقانون صريح وقوله مواده :

١ – لا يجوز لجهات الإدارة المركزية أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة التى تعهد إليها وزارة الرى بالإشراف على أجزاء من الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف طبقا للمادة ٤ من قانون الرى والصرف رقم ٧٤ لسنة ٧١ أن تشغل تعرفها أو ترخص من جانبها لاستعمال هذه الأملاك قبل الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الرى . وذلك محافظة على سلامة الأجزاء القائمة على مجارى الرى والصرف وحماية الجسور .

٢ – لا يجوز إعطاء أى ترخيص بإقامة منشآت أو أعمال على مساطح النيل أو الجزر أو السواحل إلا بعد الحصول على موافقتنا .

٣ – فى جميع الحالات تقوم الإدارة العامة للرى بعمل الدراسات الفنية وبعد الاشتراطات الفنية الواجب اتباعها لاستعمال هذه الأملاك فى الأغراض التى ستخصص لها .

٤ – تقوم الجهات التى يعهد إليها بالإشراف وبعد حصولها على الموافقة المشار إليها فى المادة ١ ، ٢ وبالشروط الفنية المنصوص عليها بالمادة ٣ من هذا القرار بإصدار التراخيص اللازمة لاستعمال هذه الأملاك وتحصيل الإيجار الذى تحدده والجعل الشهرى من الصرح له باستعمال هذه الأملاك

المهندس أمين حجازى الوكيل الأول لوزارة الرى

المهندس على عوف وكيل وزارة الرى

● هذه السيارات الصغيرة فى أمان فى قاع النيل بدون أى أخطار عند بشرف على الماء الرجب والفيش و الماء

٥ – تقوم الجهة المرخص لها باستعمال هذه الأملاك وقبل البدء فى الاستعمال يدفع لها دائما بحدد بمعرفة الإدارة العامة للرى التى يدخل فى نطاقها الترخيص ويبق طرفها وذلك للإنفاق منه إذا لزم الأمر فى إصلاح وصيانة ما يتعرض للمباشر من تلف من جراء العمل القائم عليها وذلك عند وقوع أية مخالفة للاشتراطات .

النيل للجميع

ويشرح المهندس أمين حجازى الوكيل الأول لوزارة الرى الموقف فيقول : خطورة الأمر هنا تكمن فى أن عمليات الحفر زادت بعد السد العالى . ونعنى أنه بعد بناء السد العالى أصبح ماء النيل راكدا لا يحمل معه الطمى فأصبح جريانه أسرع واستقطاع الماء بالجسور أقوى . وقد أعطا أكثر من مرة أن مجرى النيل يتخذ الآن شكلا جديدا نتيجة للتغيرات التى طرأت على طبيعة الماء . وهذا الخبرى لم يستقر بعد فهو فى حالة تكوين . ونحن يصل مجرى النيل إلى حالة الاستقرار التى لا تتم فى سنة أو اثنين . فإن علينا نحن بناء المنشآت على جسوره أى تدعيم بحماية طروف إقامة كل منشأة على حدة ثم نصرح بإقامتها ونحن لا نتعجل . ولا نلعب دور التركى الذى جلس أمام المقلل يجمع ويجمع بلا سبب . نحن كوزارة للرى وكجهة فنية نعرف تماما طبيعة النيل فى هذه الظروف . ونعرف من خلال الدراسة العلمية أن بعض هذه المنشآت سيأكلها النيل بعد فترة زمنية معلومة . كما أن تضييق المجرى فى بعض الأماكن يزيد من حدة التحر فهو تضييق للمسافة الزمانية بين إقامة المنشأة وزوالها .

وهذا فإن القانون يمنع التصرف فى جسور النيل وخارجها حتى مسافة ٥٠ مترا حتى ولو كنت مالكا لهذه الأرض . إلا بعد الرجوع الى وزارة الرى . والحصول على الترخيص اللازم . كما أنه لا يسمح بالماء على جسور النيل بارتفاع أكثر من متر واحد حتى لا نحجب رؤية النيل للذين يسيرون على شاطئه . فالنيل ملك للجميع . كما أن مخلفات هذه المبانى والمنشآت مذهب إلى النيل وهذا حظر وممنوع . وهذا يأتى دور وزارة الصحة وهى قضية أخرى .

■ زحوار هائلة من النيل فى الخيزة هذه كوبرى عباس وقاوا الجهود الذاتية

النتائج محصورة

وإذا كانت المحافظة ومجلس مدينة الخيزة يضعان أيديهما فى ماء النيل فإن الذى يضع يده فى النار هو المهندس على عوف وقبل وزارة الرى تشون محافظة الخيزة ويقول : لقد وصل الأمر إلى أننا شكونا للشرطة وطالبنا بإزالة هذه التعديات لأنها تهدد مجرى النيل وجسوره . إن عملنا لا يرتكز على الخواطر ولا هو نوع من ضرب الرمل . ولكنها أبحاث علمية لها مقدمات مدروسة ونتائج محسوبة .

ويقول : مفروض أننا نحافظ على مجرى النيل وشواطئه وجسوره . والقانون صريح وهو ينص على أن وزارة الرى تشرف على الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ومن ضمنها مجرى النيل وجسوره وتتدخل فى مجرى النيل جميع الأراضى الواقعة بين الجسور . ومع ذلك يجوز لوزارة الرى أن تعهد بالإشراف على أى جزء من هذه الأملاك إلى إحدى جهات الإدارة المركزية . أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ولا يجوز لهذه الجهات أن تقيم منشآت إلا بعد موافقة وزارة الرى . وهو قانون ساوى المفعول حتى الآن . ونحن نطبق هذا القانون فى حالة إصدار تراخيص لإشغالات الغرض منها الترفيه والتجميل فى واجهات المدن التى على النيل كالقاهرة والخيزة . وفى نفس الوقت يتم التنسيق بين الرى والمحافظة المختصة مع وزارة السياحة على أساس أنه فى حالة ما إذا تقدم أحد الأفراد أو الشركات بأى طلب لعمل موقع على النيل فعليه أن يحضر موافقة المحافظة المختصة ووزارة السياحة على إقامة المشروع . وبعدها يدرس الرى الموقع من النواحى الفنية وظروف وجوده خارج أو داخل خطوط التهذيب المقررة لمجرى النيل من الجهتين . ومع خط منسوب المياه للمنشآت وهذه الخطوط تدرب لكل موقع على حدة . فإذا تبين للرى أن الموقع يصلح أو يحيد عن هذه الخطوط فإن الرى يوافق على الترخيص بإقامة المنشآت . ويضع لذلك شروطا فنية ويحدد تأمينا مناسبا يدفعه صاحب المشروع يحفظ بالأمانات على ذمة عدم مخالفة صاحب المشروع للشروط التى وضعتها وزارة الرى ووقع عليها .

الترخيص .. بعد الدراسة

ولكن يحدث أحيانا أن بعض الأهالى أو الأفراد أو المستثمرين يطلبون إقامة العبارات أو الوحدات العائمة . وعندما يتقدم أحدهم إلى وحدة الملاحة النهرية الداخلية وتدرس صلاحية الوحدة للعوم فى النيل تقوم بالترخيص له بذلك مع الترخيص ترسى بجوار شاطئ النيل . فيتصور صاحب المشروع أن هذا ترخيص نهائى من الدولة فى هذا المكان . ولكن الرى يقوم باتخاذ الاجراءات القانونية طبقا لقانون الرى

وهناك فعلا بعض المشروعات التى أقيمت من مدة طويلة بترخيص من المحافظة . والرى بدورها من ناحية الصلاحية . ولكن أصحاب هذه المشروعات أقاموها قبل حصولهم على الترخيص النهائى . عشرات الأمثلة فى القاهرة الكبرى ولدينا كشف طويل يضم أكثر من ٣٠٠ طلب لإقامة منشآت على النيل . بعضها بدأ فى البناء فعلا وفى ردم الماء بدون الموافقة النهائية لوزارة الرى . وفى محافظة الخيزة موافقات بالمبدأ على إقامة هذه المشروعات أهم أعضاء الأتوبيس النهرى والإنقاذ النهرى ومأخذ المياه وكازينوهات لأمينة نور الدين وهى فنانة وعلية عبد الحميد وأمين سراج ونوادٍ ومطاعم كثيرة وإقامة مراس على النيل لسباحات المسافات الطويلة . ومعهد للفنادق والمباحرة السياحية ، أسوان ، قدمه مدير شركة حالى للسياحة وزوف بطرس غالى وأيضا للسلع الغذائية .

ومن هنا فإن جهات إصدار التراخيص تتعدد ولكن العبرة بالترخيص النهائى الذى تقرره وزارة الرى . أما فى وزارة الرى فهم يقولون إن واجهة مدينة الخيزة على النيل أصبحت مشغولة تماما لم يبق إلا أماكن متفرقة فى حلوان والمعيد وميت عقبة . وبعض المناطق خارج المدينة .

• • •

وهذا الصراع ليس بين وزارة الرى ومحافظة الخيزة فقط وليس صراعا على النيل وحده ولكنه صراع يعده مبدأ دستوريا هاما هو فصل السلطات واختصاصات كل سلطة . ومتى يتم التوفيق والتنسيق بين هذه الأجهزة المتصارعة نرجو ألا يتم ردم النيل

ومتى لم يتم هذا فيجب الانتباه أن نضع لافتة كبيرة تقول : النيل كان هنا .